ما أهمية حظر نشاط الأحزاب اليمنية في الجنوب؟

الأمناء/ خاص:

فرضت محاولة تدشين مكون سياسي يمني في محافظة شبوة مؤخرًا، حالة من السخط بين أوساط الجنوبيين الذين نبّهوا إلى مؤامرة خبيثة ومشبوهة يتعرض لها الجنوب وقضيته وخصومه.

محاولة التدشين، التي جاءت بزعم إيجاد مكون سياسي في إطار الحرب على الحوثيين، جاءت غير منطقية بأي حال من الأحوال، إذ كان من الأحرى إذا ما كانت هناك رغبة حقيقية في إنشاء مكون لهذا الغرض أن يتم التوجه للمناطق التي ينشط فيها الإرهاب الحوثي.

هذه الخطوة أثارت مطالب جنوبية عديدة بضرورة فرض حظر شامل لتدشين وعمل أي أحزاب يمنية في الجنوب، كونها ستشكل ضربة مباشرة لواقع ومسار القضية الجنوبية، وذلك من خلال إثارة قضايا سياسية معادية للجنوب وإن كانت بشعارات مطاطية.

كما أنّ المرحلة الحالية هي بالأساس "فترة حرب"، ومن ثم يجب التعامل معها من هذا المنطلق ليس فقط عسكريًّا لكن أيضًا سياسيًّا وحتى إعلاميًّا.

فمن غير المنطقي السماح بإيجاد مكونات سياسية يمنية تعمل من الجنوب، فتوجهها - وفقًا للمنطق - هو العمل على مواجهة المليشيات الحوثية، ما يعني أن بوصلتها يجب أن تكون موجهة إلى صنعاء - وهذا المفترض - وبالتالي لا يكون هناك داعٍ من الأساس لإيجادها في الجنوب إلا إذا كانت تحمل أبعادًا تآمرية.

كما أن وجود مثل هذه المكونات سيكون بمثابة العمل الاستفزازي للجنوبيين، إذ يُمثّل انقضاضًا صريحًا ومباشرًا على المكاسب التي حقّقها الجنوب بما في ذلك بمحافظة شبوة التي حررتها القوات المسلحة الجنوبية من المليشيات الحوثية مؤخرًا.

ولعلّ هذا الأمر هو ما يفسر سبب غضب الجنوب إن كان على المستوى الرسمي أو على الصعيد الشعبي من تلك الخطوة، وانصب هذا الغضب على وجه التحديد بأنّ الجنوب لن يسمح بأي انقضاض على مكاسبه.

مواجهة هذا الاستهداف الذي يتعرض له الجنوب تكون من خلال الدفع نحو تسريع وتيرة التحرك نحو الحل السياسي الذي يتيح للجنوب حقه في استعادة دولته باعتباره جزءًا مستقلًا في إطار الحل الشامل، بمعنى ألا يتم إدراج الجنوب كجزء من اليمن في إطار ذلك الحل، باعتبار أنّ هذا الأمر سيضيف تعقيدات وتعميقات للأزمة من الأساس.

هذا الطرح سيتيح ما يمكن اعتباره خروجًا آمنًا من دوامة الصراع الراهن، الذي لا يبدو أنه ستكون له نهاية طالما أصرّ خصوم الجنوب على إيجاد نفوذ لهم على أراضيه، وهذا النفوذ دائمًا ما يرتبط بمساعي لنهب ثروات الجنوب من جانب وكذا زرع العراقيل أمام استعادة الدولة، وهو ما خططت له الشرعية منذ فترات طويلة.

شبوة تتأهب لغضب شعبي في مواجهة الكيانات اليمنية

الأمناء/ خاص:

لن تكون هناك رسالة جنوبية أشد بلاغة للتعبير عن رفض الشعب القاطع لإنشاء أي مكونات سياسية شمالية، من أن يخرج الجنوبيون للتعبير عن غضبهم.

المجلس الانتقالي الجنوبي دعا إلى فعالية شعبية في محافظة شبوة ردًا على تدشين مكون سياسي يمني في مدينة عتق.

تأييد عارم قوبلت به الدعوة التي أطلقها المجلس الانتقالي، إذ أيد ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي دعوة القيادة الجنوبية في هذا الصدد ودورها الكبير في حماية الجنوب من أي تهديدات باختلاف صورها وأشكالها.

دعوة الانتقالي مثلت حراكًا سياسيًا تدشنه القيادة السياسية الجنوبية لحماية الجنوب من أي محاولات لاستهداف هويته.

المجلس الانتقالي يستلهم قوته في هذا الصدد من قوة الدفع التي يشكلها الشعب الجنوبي والحراك الصاخب على الأرض بما يمنح القضية الجنوبية قوة دفع كبيرة.

خروج الجنوبيين في شبوة سيبعث برسالة قوية لخصوم الجنوب بأن الحراك الشعبي متأهب وبقوة للدفاع عن الجنوب، وهي حقيقة لطالما أظهرها الشعب الجنوبي ومن ثم تساهم في تفكيك المخططات المعادية للجنوب.

كما أن التحرك الجنوبي على هذا النحو شعبيًا وسياسيًا يعطي دلالة قوية حول يقظة الجنوب باعتبار أن الحرب لم تنتهي بتحرير مديريات العين وبيحان وعسيلان من الحوثيين، وأن تلك الحرب تأخذ أبعادًا متعددة إن كانت سياسية أو عسكرية.

توقيت التحرك الشعبي أيضا يحمل دلالة مهمة، باعتبار أنّ الدعوة للفعالية الاحتجاجية تعقب تدشين المكون السياسي مباشرة ومن ثم لن يُفسح أي مجال نحو هذه التحركات السياسية لتهدد القضية الجنوبية وحالة التلاحم القوية وراء المجلس الانتقالي.

الشرعية ومؤتمر المانحين.. مائدة المتاجرة بالحرب وآلامها

عدن/ الأمناء:

يُغرم الكثيرون بشهر مارس، يحبون طقسه الربيعي، لكن الشرعية الإخوانية تنتظره لسبب آخر، ففيه تتباكى من أجل ادعاء المظلومية واستقطاب مزيد من الدعم المالي.

في شهر مارس يعقد مؤتمر المانحين، الذي تُمسك فيه الشرعية بالميكروفون لتتباكى على أنقاض الحرب الحوثية التي هي في الأساس - أي الشرعية - متواطئة في إطالتها.

المؤقت عبد ربه منصور هادي عقد اجتماعا مع المبعوث الأمريكي لليمن تيم ليندركينج، وحثه على أن تدفع الولايات المتحدة لتنظيم مؤتمر المانحين.

دعوة هادي تعبر عن مخاوف لدى الشرعية من عدم انعقاد مؤتمر المانحين في ظل نقص التمويلات منذ فترة ليست بالقصيرة، ويعني عدم الانعقاد أن الباب سيغلق أمام متاجرة رخيصة بالحرب من قبل المعسكر الإخواني.

تحاول الشرعية من خلال حلقة المظلومية التي تمارسها أن تحصل على دعم يقوي موقفها وذلك بعد تزايد حجم الانتقادات التي تعرضت لها على مدار الفترات الماضية فيما يخص تخادمها سياسيا وعسكريا مع المليشيات الحوثية.

كما أن كل مؤتمرات المانحين التي سبق انعقادها لم تنعكس ظلالها على السكان، إذ تفاقمت الأعباء الإنسانية على السكان، وسط اتهامات معززة بالكثير من الأدلة بأن الشرعية تنهب أموال المساعدات.

وشكلت الشرعية الإخوانية على مدار الفترات الماضية شبكات متجذرة من لوبي الفساد التي أقدمت على نهب الأموال ما مكنها من تكوين ثروات ضخمة، فيما تُرك ملايين السكان محاصرين بين براثن أزمة إنسانية تصنفها الأمم المتحدة بأنها واحدة من أبشع الأزمات الإنسانية على مستوى العالم.

كما يرتبط هذا الواقع بحرب الخدمات القاسية التي تشنها الشرعية على الجنوب، والتي خلفت واقعًا معيشيًا بدون أي مبرر، لا سيما أن الجنوب مُحرَّر من المليشيات الحوثية.

بينما ما تمارسه الشرعية في هذا الإطار هو بمثابة استنزاف للجنوب سواء لثرواته أو مسار قضية استعادة الدولة وفك الارتباط.

إقدام الشرعية على اتباع هذه الممارسات مرتبط في الأساس بطبيعة تعاملها مع المليشيات الحوثية، ففي الكثير من المناسبات أقرت باستعدادها لمحاورة الحوثيين، وامتدت سياسة الغزل هذه إلى التقارب مع المليشيات وصولا إلى الانضمام علنا إلى صفوفها.

يعكس ذلك أن الحرب من منظور الشرعية هي عبارة عن ساحة لتحقيق المكاسب المالية، والمحافظة على النفوذ السياسي، دون أن تولي أي اهتمام بالحرب على المليشيات الحوثية.